S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1996/679
21 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالـــة مؤرخـة ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلـــس الأمـــن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بالنيابة عن صاحب السعادة الجنرال ساني أباشا رئيس الدولة في جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، بأن أقدم نص البلاغ الختامي الصادر في نهاية الاجتماع الرابع لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة التسعة المعنية بليبريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والذي عقد في أبوجا، بنيجيريا، في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦. وأغدو ممتنا لو أمكن تعميم هذا النص كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) اسحاق أ. أيووي
السفير
القائم بالأعمال المؤقت

220896 220896 96-21509

المرفق

الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

البلاغ الختامي لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في لجنة التسعة المعنية بليبريا التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، في اجتماعها الرابع المعقود في أبوجا، ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦

١ - عقد رؤساء دول وحكومات لجنة التسعة المعنية بليبريا اجتماعهم الرابع في مقر الأمانة التنفيذية للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في أبوجا، في ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٦، برئاسة صاحب السعادة الجنرال ساني أباشا، رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية، والرئيس الحالي لسلطة الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا. واستعرض رؤساء الدول والحكومات الحالة في ليبريا ونظروا في الوسائل الكفيلة بإعادة عملية السلام الليبرية إلى مسارها طبقا لاتفاق أبوجا.

٢ - وحضر الاجتماع رؤساء الدول والحكومات أو ممثلوهم المعتمدون الآتي ذكرهم:

صاحب السعاد ماثيو كيريكو
رئيس جمهورية بنن
رئيس الحكومة

صاحب السعادة بليس كومباوري
رئيس جمهورية بوركينا فاصو
رئيس الحكومة

صاحب السعادة جيري جون رولنغز
رئيس جمهورية غانا

صاحب السعادة الجنرال ساني أباشا
رئيس الدولة القائد العام للقوات المسلحة في جمهورية نيجيريا الاتحادية

صاحب السعادة الكابتن إدوارد سنغاتي
نائب رئيس الجمهورية ووزير الدفاع في غامبيا
ممثلا لرئيس جمهورية غامبيا

السيد باري موسى باركوي
وزير الدولة،
ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية توغو
ممثلا لرئيس جمهورية توغو

السيد أمارا بيساي
وزير الخارجية في جمهورية كوت ديفوار
ممثلا لرئيس جمهورية كوت ديفوار

صاحب السعادة لامين كامارا
وزير خارجية جمهورية غينيا
ممثلا لرئيس جمهورية غينيا

السيد ماسوخناكين
وزير التكامل الافريقي في جمهورية السنغال
ممثلا لرئيس جمهورية السنغال

٣ - وحضر الاجتماع أيضا الضيوف التالية أسماؤهم:

صاحب السعادة البروفيسور ويلتون سانكاولو
رئيس مجلس الدولة في الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية

صاحب السعادة ألفا عمر كونار
رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في جمهورية مالي

صاحب السعادة ابراهيم ميناسارا باري
رئيس جمهورية النيجر

صاحب السعادة الحاج أحمد تيجان كبه
رئيس جمهورية سيراليون

٤ - ودعي السادة التالية أسماؤهم بصفة مراقبين:

- المسؤول الرئيسي بمنظمة الوحدة الافريقية المعني بليبريا

- الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبريا

٥ - وحضر الاجتماع أيضا الأشخاص التالية أسماؤهم بصفة استشارية:

- السيد ادوارد بنجامين، الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

- الميجور جنرال فيكتور س. مالو القائد الميداني لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

٦ - وسبق الاجتماع الرابع لرؤساء دول وحكومات لجنة التسعة اجتماع لرؤساء أركان حرب القوات المسلحة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا واجتماع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في لجنة التسعة المعنية بليبريا.

٧ - واستعرض رؤساء الدول والحكومات الحالة في ليبريا حسبما وردت في تقرير الاجتماع الثالث عشر لرؤساء أركان حرب القوات المسلحة للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وتقرير الاجتماع الثامن لوزراء خارجية الدول الاعضاء في لجنة التسعة المعنية بليبريا. وبحثوا الوسائل الكفيلة لاعادة عملية السلام الليبرية إلى مسارها، وركزوا الاهتمام على المسائل التالية:

(أ) تقييم تنفيذ آلية أكرا؛

(ب) تمديد العمل باتفاق أبوجا للسلام المعقود في آب/أغسطس ١٩٩٥ واستعراض الجدول الزمني لتنفيذه؛

(ج) التدابير التي تكفل امتثال الأطراف الليبرية لاتفاقية السلام؛

(د) أداء مجلس الدولة؛

(هـ) الحالة في مونروفيا؛

(و) الانتخابات في ليبريا؛

(ز) تعزيز فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا؛

(ح) إعادة تشكيل القوات المسلحة والشرطة وعناصر الأمن الأخرى؛

(ط) إعادة الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا والممتلكات المنهوبة من الأمم المتحدة والوكالات الأخرى؛

(ي) وتقديم المساعدة الانسانية إلى ليبريا.

تقييم تنفيذ آلية أكرا

لاحظ رؤساء الدول والحكومات عدم التقيد بالعديد من الالتزامات الهامة المتأصلة في الآلية التي وضعها الاجتماع السابع لوزراء خارجية الدول الأعضاء في لجنة التسعة بهدف انطلاق عملية السلام من جديد.

تمديد العمل باتفاق أبوجا المؤرخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٥ واستعراض الجدول الزمني لتنفيذه

أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد أن اتفاق أبوجا الذي يستهدف تحقيق السلام ويؤدي إلى تنظيم انتخابات حقيقية وديمقراطية في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ ما زال هو الإطار القانوني الأنسب لإيجاد تسوية سلمية للأزمة الليبرية. ولذلك قرروا ضرورة الإبقاء على الاتفاق في مجموعه. غير أنه قد تعذر التقيد بالجدول الزمني لتنفيذ هذا الاتفاق نتيجة عدم إحراز تقدم يُذكر في تطبيقه.

وبناء عليه، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد أن اتفاق أبوجا سيظل الإطار الأفضل والأبقى لتحقيق سلم دائم في ليبريا، ومن ثم ينبغي الإبقاء عليه في مجموعه. ومن ثم اتفق على ضرورة تمديد صلاحية اتفاق أبوجا لفترة تسعة أشهر أخرى من ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٦ إلى ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، وضرورة الاضطلاع ببرنامج التنفيذ التالي قبل إجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية في ٣١ أيار/مايو ١٩٩٧ أو في موعد قريب من هذا التاريخ.

٢٠-٣١ آب/أغسطس ١٩٩٦	وقف إطلاق النار وفك الاشتباك بين الفصائل في نقاط التفتيش ومواقع القتال الحالية
١ أيلول/سبتمبر، ١٩٩٦ - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦	قيام المجتمع الدولي/مجتمع المانحين - بتسليم الإمدادات السوقية إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا
٢٠ آب/أغسطس، ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧	قيام فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية بالتحقق من وقف إطلاق النار وفك الاشتباك
٣-١٠ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٦	قيام المبعوث الخاص للرئيس بعقد اجتماع تقييمي في ليبريا مع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وممثلي مجتمع المانحين وممثلي الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية
١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧	إيفاد بعثة استطلاع مشتركة بين فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة المعنية لزيارة مراكز جمع الأسلحة
٤-٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٦	اجتماع لجنة التسعة (على المستوى الوزاري) في مونروفيا
٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧	قيام لجنة التسعة بوزع فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في أماكن مأمونة متفق عليها
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ١٩٩٦ - ٣١ كانون الثاني/ يناير، ١٩٩٧	نزع السلاح وتسريح الجنود والعودة للوطن

٦-١٣ كانون الثاني/يناير، ١٩٩٧	زيارة للتحقق إلى ليبريا يقوم بها المبعوث الخاص للرئيس بالاشتراك مع ممثلين لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ولفريق مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وممثلين لمجتمع المانحين والحكومة الوطنية الانتقالية الليبرية
٢٠ كانون الثاني/يناير - ١٥ نيسان/أبريل، ١٩٩٧	التحضير للانتخابات
١٠-١٥ آذار/مارس، ١٩٩٧	اجتماع لجنة التسعة، في مونروفيا
١٧-٢٤ نيسان/أبريل، ١٩٩٧	زيارة تقييمية لليبريا يقوم بها المبعوث الخاص للرئيس بالاشتراك مع ممثلين لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولفريق مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا وممثلين لمجتمع المانحين والحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية
٣٠ أيار/مايو، ١٩٩٧	يوم الانتخابات

وينص الجدول الزمني الجديد لتنفيذ اتفاق أبوجا على حل جميع الفصائل بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ واستقالة أعضاء مجلس الدولة بحلول ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧ واستقالة شاغلي الوظائف العامة الراغبين في دخول الانتخابات. ومن المتوقع أن تحلف الحكومة الجديدة اليمين الدستورية في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

واعتمد رؤساء الدول والحكومات آلية ترمي إلى ضمان امتثال جميع الأطراف الليبرية امتثالا دقيقا لخطة السلام.

التدابير اللازمة لضمان الامتثال لخطة السلام

شجب رؤساء الدول والحكومات ما أبدته الفصائل الليبرية من عدم إخلاص والتزام. ولذا فقد اتخذوا قرارا يتوخى تدابير يمكن تطبيقها ضد أي من الأشخاص الذين تثبت إدانتهم بالقيام بأعمال من شأنها أن تعوق خطة السلام التي أبرمتها الأطراف الموقعة على اتفاق أبوجا. وتشمل تلك التدابير التي يمكن استخدامها ضد أي طرف مخالف ما يلي:

(أ) فرض قيود تتعلق بالسفر والإقامة؛

(ب) تجميد الأنشطة التجارية والموجودات في الدول الأعضاء؛

(ج) الاستبعاد من المشاركة في العملية الانتخابية؛

(د) فرض قيود على استخدام المجال الجوي والمياه الإقليمية للدول الأعضاء؛

(هـ) طرد أفراد عائلات القادة الليبريين ومرافقيهم من أراضي الدول الأعضاء؛

(و) مطالبة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بفرض قيود على التأشيرات المتعلقة بالسفر؛

(ز) فرض قيود على الواردات من ليبريا؛

(ح) تطبيق قرار مؤتمر قمة منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٩٦ الذي يدعو إلى إنشاء محكمة لجرائم الحرب، لمحاكمة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ضد الليبريين.

وقد أعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد ضرورة تقيد الدول الأعضاء بحظر تصدير الأسلحة المعلن ضد الفصائل المتحاربة، ومن ثم فقد اتخذوا قرارا يرمي إلى كفالة الامتثال الدقيق لهذا القرار. وحثوا الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المجاورة لليبريا على اتخاذ كافة التدابير من أجل وقف تدفق الأسلحة من أراضيها إلى ذلك البلد، ولاحظوا مع التقدير التدابير التي اتخذتها جمهورية كوت ديفوار في هذا الصدد. واعترفوا بحق فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا في تفتيش أي شخص، بما في ذلك أعضاء الحكومة الانتقالية الوطنية الليبرية وأي من الموظفين الحكوميين الآخرين في ليبريا.

وقد طُلب إلى فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا أن يكفل عدم تشغيل أي من المطارات إلا تلك الخاضعة لسيطرته. وقرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء لجنة لرصد تنفيذ خطة السلام. وقد تحدد هذه اللجنة الجزاءات التي يتعين أن تتخذها الدول الأعضاء ضد الأشخاص الذين يعرقلون تنفيذ خطة السلام. وأعاد رؤساء الدول والحكومات تأكيد عزمهم على عدم الاعتراف بأي حكومة تتولى السلطة بقوة السلاح.

أداء مجلس الدولة

ساور القلق رؤساء الدول والحكومات بشأن أداء مجلس الدولة، ورأوا أن إجراء تغيير في قيادة المجلس من شأنه أن يؤدي إلى تحسين فعاليته وتماسكه.

وبناء عليه وافق رؤساء الدول والحكومات على أن تعين الأطراف الموقعة على اتفاق أبوجا السيدة روث بيري، وهي عضو سابق في مجلس شيوخ جمهورية ليبريا، رئيسة لمجلس الدولة. وأعرب رؤساء الدول عن تقديرهم للرئيس السابق البروفسور ولتون سان كاولو، للخدمات التي قدمها في ظل تلك الظروف الصعبة.

وأكدوا أيضا أنه في حالة تغيب أي من أعضاء المجلس في المستقبل، سيستعاض عنه بآخر.

واعتمد رؤساء الدول والحكومات مدونة سلوك ليتقيد بها أعضاء مجلس الدولة وغيرهم من شاغلي المناصب العامة عند تنفيذ اتفاق أبوجا، وسيستخدم هذا كمعيار لتقييم أدائهم فرديا وجماعيا.

الحالة في مونروفيا

أعرب رؤساء الدول والحكومات عن ارتياحهم للتدابير التي اتخذها فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، من أجل إعادة الهدوء النسبي إلى مونروفيا. بيد أنهم أعربوا عن القلق إزاء حوادث المضايقة والخطف والاغتيال الأخيرة التي تعرض لها الأفراد المدنيون في الفصائل المتنافسة أو غيرها من الفئات العرقية. وأدانوا بشدة الاتجاه المتزايد لتقسيم مدينة مونروفيا حسب فصائلها، وكلفوا فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا بتكثيف جهوده من أجل مونروفيا والمناطق المجاورة لها إلى وضعها السابق كملاذ آمن.

الانتخابات في ليبريا

لاحظ رؤساء الدول والحكومات أنه بسبب فشل خطط السلام المتعاقبة، استحال عقد انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية. وقد أصدروا توجيها بضرورة تحريك العملية من أجل عقد انتخابات في ليبريا في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ أو في موعد قريب من هذا التاريخ. وتحقيقا لهذه الغاية أوصوا بصياغة أساليب لتنظيم عملية الانتخابات مع مراعاة القوانين الانتخابية في ليبريا.

وناشدوا الأمم المتحدة، والهيئات المانحة والمنظمات غير الحكومية تقديم الدعم وضمان إجراء الانتخابات بصورة ناجحة.

تعزيز فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

أحاط رؤساء الدول والحكومات علما بما مفاده أن تنفيذ خطة السلام بصورة ناجحة سيتطلب وزع ١٨ ٠٠٠ جندي في ليبريا. وأثنوا على جهود الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي وعدت بالإسهام بقوات متى تم توفير الدعم السوقي المناسب. وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن امتنانهم لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي شرعت في برنامجها الثاني للمساعدة ويشمل تقديم المعدات السوقية ومعدات الاتصالات.

إعادة تشكيل القوات المسلحة، والشرطة وقوات الأمن الأخرى

أعرب رؤساء الدول والحكومات عن قلقهم العميق لأن للهيئات الأمنية انتماءات عميقة بالفصائل، وأدانوا ما يمارسه المتحاربون والأفراد غير المؤهلين من سيطرة على الشرطة.

وأيدوا الاقتراح بإعادة تشكيل القوات المسلحة، والشرطة وقوات الأمن الأخرى بحيث تعكس التوازن الجغرافي والعرقي. وأحاطوا علما بالعرض المقدم من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وأيرلندا الشمالية للإشراف على برنامج "تدريب المتدربين". ويتعين على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا النظر في إمكانية الحصول على المساعدة اللازمة من بلدان داخل المنطقة.

إعادة الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والممتلكات المنهوبة من الأمم المتحدة والوكالات الأخرى

أدان رؤساء الدول والحكومات بشدة استيلاء المتحاربين المنتمين الى فصائل مسلحة على أسلحة وذخائر مملوكة لفريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. كما أدانوا أيضا نهب المركبات والموجودات الأخرى من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وطلب رؤساء الدول والحكومات إلى قادة الفصائل الليبرية إعادة الأسلحة والذخائر التي استولوا عليها من فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وإعادة المركبات والممتلكات الأخرى التي نهبت من الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى. وطالبوا سلطات البلدان المجاورة لليبريا تقديم المساعدة من أجل تحديد ومصادرة الممتلكات التي توجد في أراضيها وإعادتها، الى أصحابها الحقيقيين.

تقديم المساعدة الإنسانية إلى ليبريا

أدان رؤساء الدول والحكومات بشدة الجرائم والأعمال الوحشية وغيرها من الأعمال التي ارتكبها المتحاربون الليبريون انتهاكا لقواعد الحرب المسلحة. وأصدروا تحذيرا جديدا للفصائل بالامتناع عن تلك الأعمال التي تثير غضب المجتمع الدولي. وطلب رؤساء الدول والحكومات من قادة الفصائل والمحاربين التابعين لهم التعهد بالتقيد ببنود اتفاقية جنيف المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، والبروتوكولات المرفقة بها، وكذلك باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وطالبوا قادة الفصائل ضمان سلامة موظفي الإغاثة في ليبريا، لتمكينهم من استئناف عملياتهم.

وأعرب رؤساء الدول والحكومات عن امتنانهم لمنظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة، لما تقدمانه من دعم مستمر في السعي من أجل تحقيق السلام في ليبريا.

وأعرب رؤساء الدول والحكومات، في ختام مداولاتهم عن خالص امتنانهم وعميق تقديرهم لفخامة الجنرال ساني أباشا ولحكومة وشعب نيجيريا على ما لقوه من حفاوة أخوية حارة أثناء إقامتهم في أبوجا.

- - - - -